دور محدّدات المخاطر الإقراضيّة للمؤسّسات في تسيير القروض لدى البنوك التجاريّة (دراسة مجموعة من البنوك التّجارية)

The role of the risk factors associated with landing to institutions in loan management with commercial banks (a study on a group of commercial banks)

طالبة دكتوراه درباح اكرام*	أ.د\ رفاع توفيق
جامعة الجزائر 03-الجزائر	جامعة الجزائر 03-الجزائر
مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية	مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية
Derbah.ikram@univ-alger3.dz	Reffaa.toufik@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2021\01\07 تاريخ القبول: 2021/04/25

ملخص:

يحاول بنك الجزائر توجيه البنوك التجارية في تسيير مخاطرها الائتمانية اتجاه المؤسسات الاقتصادية بفرض مجموعة من القيود والالتزامات المالية والتشريعية، غير أن التزام البنوك التجارية بهذه القيود يبقى متفاوتا من بنك إلى آخر، بالنظر إلى تعقيد إجراءات تطبيق اتفاقيات تسيير المخاطر. وعليه تهدف هذه الدّراسة إلى عرض آليات تسيير المخاطر الإقراضية لمجموعة من البنوك التجارية وتحديد محدداتها الأساسية اتجاه المؤسسات الاقتصادية، وذلك بالقيام بدراسة ميدانية لتسيير المخاطر الإقراضية لثلاثة بنوك تجارية عمومية وخاصة، وتحليل المعلومات الخاصة بها (تحليل هذه المعطيات بـ SPSS)، بهدف تحديد مدى تفاوت التزامها الميداني للإجراءات الاحترازية الإقراضية.

لقد توصلنا من خلال هذه الدّراسة إلى مجموعة من النتائج التي تبين أنّ القطاع الخاص كان صارما في تسيير المخاطر الائتمانية أكثر من القطاع العام الذي كان بعيدا عن التسيير الأمثل لها، وعليه يتوجب على البنوك العمومية أن تكون أكثر حرصا وصرامة في منح القروض.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، القروض المصرفية، المخاطر الائتمانية، تسيير المخاطر الائتمانية، محددات المخاطر الائتمانية.

Abstract

The Bank of Algeria is trying to direct banks in managing their credit risks towards economic institutions by imposing a set of financial and legislative restrictions and obligations, but the commitment of commercial banks to these restrictions remains varying from one bank to another, given the complexity of the procedures for implementing risk governance agreements, this study aims to present the mechanisms of managing risks in landing for a group of commercial banks and to identify their key

*المؤلف المرسل: درباح اكرام، الإيميل: derbah.ikram@univ-alger3.dz

determinants towards economic institutions, by conducting a field study of managing risks in landing for three public and private commercial banks and analyzing their information in order to determine the extent of their field commitment of the precautionary measures in landing.

We have come through this study to a set of results that shows that the private sector was stricter in managing credit risk than the public sector, which was far from its optimal management, therefore public banks must be more careful and stricter in granting loans.

Key words: Commercial banks, Bank loans, Credit risk, Running credit risks, Determinants of credit risk

مقدمة:

تلعب البنوك التجارية دور وسيط أساسي في تغطية الاحتياج التمويلي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، إلا أن ذلك يعرضها لمخاطر ائتمانية متنوعة نتيجة للتقلبات السريعة في المجال النقدي والاقتصادي.

إن الظروف الحالية في الجزائر تحتم على البنوك التجارية سواء الخاصة أو العمومية، الإبقاء على الدعم التمويلي للمؤسسات الاقتصادية مع التزام سياسة صارمة في تسيير مخاطرها الائتمانية، من خلال تطبيق اتفاقيات بازل الأولى، الثانية والثالثة، وخاصة في ظل تراجع السّيولة البنكيّة وما شهدته من عدم ترشيد الإئتمان نتيجة الضّغوط السّياسية والرّشوة والمحسوبيّة.

كل ذلك يدفع ببنك الجزائر إلى فرض رقابة صارمة على البنوك التّجارية في سلوكها الائتماني، بشكل يجعلها أكثر حرصا في ترشيد الإئتمان وتسيير المخاطر الإئتمانيّة، وذلك بفرض على هذه الأخيرة تطبيق كل توصيات سلطة الرقابة ووضع مجموعة من القيود والشروط الخاصّة بها، والتي تعتمد عليها عند الإقراض للمؤسّسّات الإقتصاديّة.

الإشكالية :

ونظرا لأهمّية هذا الموضوع في الوقت الراهن، نحاول من خلال هذا المقال الإجابة عن التساؤل التالي:

كيف يمكن لمحددات المخاطر الإقراضية المساهمة في تسيير القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

ومن أجل تبسيط هذه الإشكاليّة ارتأينا تقسيمها إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي محدّدات تسيير المخاطر الإقراضيّة؟
- هل تؤثّر محدّدات تسيير المخاطر على قرارات البنوك في منح القروض؟

- هل كل البنوك التّجارية تخضع لنفس المحدّدات في تسيير المخاطر الإئتمانيّة؟ وما مدى تفاوت تطبيقها في الواقع؟
- هل بنك الجزائر يضبط محدّدات تسيير المخاطر للبنوك التّجاريّة؟

الفرضيّات:

للإجابة على التّساؤل المطروح اعتمدنا الفرضيّات التّالية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة 0.05 لمحدّدات تسيير المخاطر الإئتمانيّة على العمليّات الإقراضيّة للبنوك.
- يوجد ارتباط بين المردودية المالية للمؤسسات المقترضة وبين كل النسب المالية التي تعتمد عليها البنوك في منح القروض.
- المردودية المالية تكون لها دوما علاقة طردية مع كل النسب المالية.

الإطار النظري:

1. مفهوم الإئتمان المصرفي

جاء في القانون 10\90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلّق بالنّقد والقرض في مادّته 112 أن "عمليّة الإئتمان هي كل عمليّات السّداد التي يقوم عن طريقها شخص بوضع أو يعد بوضع الأموال تحت تصرف شخص آخر أو يأخذ لفائدة هذا الالتزام عن طريق التوقيع مثل سند أو ضمان." (Bouyakoub.F, 2000, p. 17)

وعرف بريوشود **PRUCHAUD.J** الإئتمان المصرفي بصفة عامّة على أنه " العمليّة التي تمكّن البنك من وضع مبلغ محدّد من المال تحت تصرّف طرف ثالث يسمّى المقترض، مقابل تعهّد هذا الأخير بدفع الفوائد المتفّق عليها في الوقت المحدّد للبنك، وهو مبلغ يعادل ما تمّ توفيره له (PRUCHAUD.j, 1960, p. 50)

2. القيود الإئتمانيّة في منح القروض:

تتّبع البنوك التّجارية مجموعة من القيود بهدف تسيير المخاطر المصرفيّة وهي:

1.2 القيود التي يفرضها البنك المركزي على البنوك المصرفيّة: من أجل تحقيق السياسة المرجوة من البنوك والتحكم في السيّولة الكليّة بصفة عامة، تعتمد البنوك المركزيّة على مجموعة متنوعة من القيود والأدوات نذكر منها:

القيود مباشرة: هذه القيود لها تأثير مباشر على كيفيّة الإئتمان وهي:

نسبة الاحتياطي الإجباري: عرّفها الإقتصادّي Stieglitz ستيقليتز على أنها "الحد الأدنى لمستوى الإحتياطي المطلوب من البنوك الإحتفاظ به أو إيداعه لدى البنك المركزي"، أي تجبر البنوك التّجاريّة على أن تحتفظ بنسبة من ودائعها لدى البنك المركزي، وبالنّسبة للمعدّل الذي يحددّ هذه النّسبة فقد يختلف حسب الأوضاع الإقتصاديّة (سمية و مفتاح، 2016، صفحة 61).

حددّت هذه النّسبة في الجزائر ب 4,25% سنة 2001، وفرضت السّلطات النقديّة عقوبة على البنوك والمؤسّسّات الماليّة التي تنقص من هذه النّسبة ب 1% من المبلغ النّاقص من أجل تنظيم السّيولة البنكيّة (بشيشي، و مجلخ، 2017، صفحة 78).

سعر إعادة الخصم (Bailly & Ses al, 2000, p. 29)**:** من خلال هذه الآلية تقوم البنوك التّجارية بعمليّة إعادة التمويل عن طريق اللّجوء إلى البنك المركزي من أجل إعادة خصم الأوراق التّجارية المخصومة لزبائنه بسعر محدّد وهذا السّعر هو الذي يسمى "معدل إعادة الخصم"، هذا المعدل يعتبر مثل المعدل المرجعي لكون معظم معدلات الفائدة الأخرى تكون مرتبطة به، وهذا يعني أنّها غير مجبرة على الّتوجّه إلى السّوق النقديّة.

وعرفت هذه النّسبة في الجزائر تغيّرا كل سنة بحيث ثبتت سنة 2014 عند نسبة% 04.

سياسة السوق المفتوحة: تتمثل عمليّات السوق المفتوحة في عمليّات شراء وبيع الأسهم والأوراق الماليّة التي يقوم بها البنك المركزي في السوق الماليّة والسندات والأوراق التّجارية في السوق النقديّة، والتي تمثل أوراق ماليّة حكومية بشكل عام. تؤثر هذه التقنية على حجم السّيولة المتداولة والأوراق الماليّة المملوكة لدى البنك المركزي (سمية و مفتاح، 2016، صفحة 61).

وتسمح هذه العمليّة (شراء وبيع السندات الحكوميّة) للبنك المركزي بتخفيض أو رفع الإحتياطات البنكيّة، وهذه الأداة هي المفضلة لدى البنوك المركزية في الدول.

القيود غير المباشرة: هذه القيود لها تأثير غير مباشر على كيفيّة الإئتمان وتتمثّل في:

تأطير القروض: تأطير القروض هو إجراء تنظيمي تحتاج إليه البنوك التّجارية من أجل تحديد سقوف تطور القروض التي تمنحها، بحيث تعمل السلطات النقديّة على تحديد هذه النّسبة ويجب على البنوك احترامها، وبهذه الطريقة يتم كبح توزيع القروض البنكيّة للوكالات الإقتصاديّة المختلفة وإبطاء عمليّات خلق النقود.

السياسة الانتقائية للقرض: تعرف على أنها أسلوب تسهيل الحصول على أنواع خاصّة من القروض وتوجيهها إلى قطاعات معيّنة (Michelle De Mourgues, 1993, p. 238).

2.2 القيود التي تفرضها البنوك على المؤسّسات: من بين هذه القيود نذكر:

الإجراءات والضوابط المتعلقة بمنح الإئتمان المصرفي: وضعت لجنة بازل الدّولية للرقابة المصرفيّة مجموعة من الضوابط الخاصّة بمنح الإئتمان والمتمثلة في التعرف الدقيق على الأسواق، القطاعات المستهدفة، العملاء والمخاطر لهذا يجب مراعاة ما يلي:

1) وضع ضوابط وشروط خاصّة بكل أنواع الإئتمان وقطاعاته المختلفة.

2) توفر المعلومات عن العملاء من مصادر موثوقة (مريم، 2015، صفحة 14)

تحديد سقوف منح الإئتمان: يجب أن يحدد كل بنك سقوفا ائتمانية خاصّة بالعملاء وتكون هذه السقوف تختلف باختلاف نوع الإئتمان، الأنشطة، القطاعات الإقتصاديّة، والمناطق الجغرافية، بحيث يجب على كل بنك أن يقوم بـ (وضع أسس خاصّة بكل عميل يكون منتميا لمجموعة معينة مع الأخذ بعين الاعتبار تقييم المخاطر، وضع سقوف تمويل خاصّة بكل نوع من الأنشطة الإقتصاديّة وبكل قطاع، الأخذ بعين الاعتبار نتائج اختبارات الضغط الخاصّة بالدورات الإقتصاديّة.

3.2 قيود الإئتمان المصرفي المثبط لتمويل المؤسّسات: تكون القيود البنكيّة حاجزا للتمويل أمام المؤسّسات من خلال ثلاث جوانب:

جانب التكاليف والضمانات: تشترط البنوك على المؤسّسات ضمانات عينية وأخرى عقارية، كما تطبق عليها معدلات فائدة ما بين 4% و6% بآجال ضيقة.

جانب الحجم: تتخوف البنوك التّجارية من منح القروض للمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة بسبب قلة الضمانات العينية لها وارتفاع نسبة وفاة هذا النوع من المؤسّسات، ولهذا تقوم البنوك بمنح القروض المضمونة فقط من قبل هيئات الضمان ودعم المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة من قبل الدّولة (CGCI FGAR).

بالصيغ والإجراءات: تعتبر الإجراءات التي تفرضها البنوك على المؤسّسات من أجل منح القروض شاقّة للغاية خاصّة تلك التي تلجأ للتمويل المشترك بين البنوك وأجهزة دعم تمويل المؤسّسات مثل ANSEJ، إذ تصل فترة إيداع الملفات وتحصيل القروض إلى 06 أشهر إضافة إلى إجراءات التصريح الجبائي والسجل التجاري، وهذا يشكل حاجزا أمام انطلاق المشاريع الاستثمارية ونموها.

3. إتفاقيّات بازل وتسيير الخاطر المصرفيّة: بعد الأزمات التي مست العديد من البنوك العالمية أخذت المخاطر الإئتمانيّة في الارتفاع، ومن هنا بدأت رحلة البحث عن آليات وحلول لمواجهة هذه المخاطر.

1.3 إتفاقيّة بازل الأولى: تغطية مخاطر الإئتمان.

من خلال مقررات بازل سنة 1988 تم سن قواعد خاصّة بتنظيم العمل البنكي، واهتمت هذه الإتفاقيّة أيضا بـ:

1) التركيز على المخاطر الإئتمانيّة: من خلال حساب الحدود الدنيا لرأس المال كما تأخذ بعين الاعتبار مخاطر البلد دون المخاطر الأخرى (فخاري و سعيدي، 2016، صفحة 517)
2) تغطية المخاطر الإئتمانيّة (Mouziane, 2016, p. 190): ففي الثمانينيات من القرن الماضي كانت البنوك تعتمد بشكل رئيسي على أنشطتها الإئتمانيّة بحيث كانت تقرض الأفراد، المؤسّسات أو إلى الدّولة بمقابل أو بدونه. ومخاطر الإئتمان تساوي الخسارة التي سيوجهها البنك في حالة التقصير من جانب المقترض، وللحماية من هذه المخاطر يتعين على البنوك وضع نظرة استراتيجية مدروسة من خلال متوسط خسائر القروض الممنوحة.

وفيما يخص الخسائر الإستثنائيّة التي تكبدتها، وغير المغطّاة بالمخطط الإستشرافي فهي تتطلب استخدام سيولة إضافية، وفي هذا السياق جاءت إتفاقيّة بازل الأولى من خلال إدخال نسبة كوك ratio de Cooke.

نسبة كوك*= مجموع رأس المال\ مجموع الأصول الخطرة ≤ 8%

وحسب إتفاقيّة بازل يتكون رأس المال من (Mouziane, 2016, p. 190) :

1) رأس المال الأساسي بنسبة 2 % ويشمل: رأس المال + الاحتياطات + الديون الثانوية.
2) رأس المال الإضافي: أوراق ماليّة هجينة ذات مدة غير محدّدة، الديون التي لها مدة أولية تفوق 5 سنوات.
3) الأموال الخاصّة التكميلية التي تمثل كل ما لا ينتمي للفئتين الأولى والثانية.

2.3 المعيار الجديد لكفاية رأس المال (إتفاقيّة بازل 2) (صليحة و معوشي بوعالم ، 2015، الصفحات 146-148) :

كان من الضروري إجراء تعديلات على اتفاقية بازل الأولى بسبب التطور التكنولوجي، ظهور أدوات ماليّة جديدة، وإعادة النظر في المخاطر الأخرى غير المخاطر الإئتمانيّة. بدأ العمل بإتفاقيّة بازل الثانية سنة 2006، وكانت تحمل في طياتها ثلاث دعائم.

الدّعامة الأولى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال: لم تأت إتفاقيّة بازل الثانية من أجل إلغاء الإتفاقيّة الأولى وإنما لتكمل النقص الموجود فيها، فقد حافظت الإتفاقيّة على نفس معدل كفاية رأس المال 8 % وعلى نفس مبادئ بازل 1، كان الجديد فيها تغيير تسمية معيار كفاية رأس المال من نسبة كوك إلى معيار ماك دونأو Mcdenough، وكخطوة أولى تم توسيع نطاقه ليشمل أنواعا أخرى من المخاطر (مخاطر التشغيل 1%، الإئتمان 6.6%، مخاطر السوق 0.4%)، وبالتالي نسبة ماك دونأو Mcdenough تصبح:

نسبة ماك دونأو Mcdenough = (رأس المال الأساسي+ رأس المال التكميلي+ قروض مساندة لتغطية المخاطر)\12 (رأس مال تغطية المخاطر التشغيلية+ رأس مال تغطية مخاطر السوق)+ الأصول المرجحة بالمخاطر الإئتمانيّة.

الدعامة الثانية المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال: منحت إتفاقيّة بازل الثانية الفرصة للسلطات الرقابية من أجل مراجعة متطلبات رأس المال ومدى قدرته على مواجهة المخاطر وتفادي انخفاض رأس المال إلى أقل من مستواه، وهذا اعتمادا على أربعة مبادئ:

1) المعايير الدنيا: يجب على البنوك الإحتفاظ بمستوى معين من رأس المال كحد أدنى بالطرق التي تناسبها، والأهداف المرجوة، والتحديات، وظروف السوق التي تواجهها.
2) تدخل السوق: حسب المبدأ الأول ومن خلال اعتماد مراجعة رقابية لمتطلبات رأس المال سوف يساهم هذا في إدارة المخاطر وحماية إستقرار السوق من الأزمات الماليّة أو إفلاس البنوك.
3) التقييم الداخلي: يجب على كل مؤسّسة ماليّة وضع نظام تقييم محكم يضم الأهداف الخاصّة بها، الاحتياجات، المخاطر الممكن مواجهتها.
4) المراجعة الإشرافية: بحيث تنسق السلطات الإشرافية مع مراقبين أكفاء من أجل معرفة مدى قدرة البنوك على تحقيق الأرباح، الاستراتيجيات المسطرة، تجسيد الخطط، إدارة المخاطر، اكتشاف المخاطر في وقتها.

الدعامة الثالثة تحقيق الانضباط الفعال للسوق: وجود سوق منظم ومنضبط يكون من خلال إقامة نظام مصرفي قوي وفعال يحمي من الأزمات الماليّة والمصرفيّة، ويجب أن يكون هذا السوق قائما على أساس الإفصاح والشفافية بالنّسبة للبيانات والمعلومات الخاصّة بالبنوك.

وجود سوق منضبط يؤدى إلى الرفع من مردوديّة الأموال الخاصّة وبهذا تصبح البنوك تسير على أساس معايير تخصيص الأموال الخاصّة مما يمكّن من معرفة مردوديّة كل قطاع والحكم عليه؛ أي أنّ البنوك في هذه الحالة تصبح متعددة التخصصات ويتمكن المهتمون بالسوق من تقييم أداء المؤسّسات الماليّة وقدرتها على إدارة المخاطر.

3.3 إتفاقيّة بازل 3 (Mouziane, 2016, p. 192) :

هزت أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 العالم المصرفي ككل وكانت تهدد النمو العالمي، إلا أن حدود إتفاقيّة بازل الثانية شجعت لجنة بازل بإدخال قواعد جديدة سميت بإتفاقيّة بازل الثالثة بهدف تعزيز متانة النظام من خلال:

تعزيز الأموال الخاصّة: تم رفع نسبة الحماية الأساسية لرؤوس الأموال إلى7% مع الأخذ بعين الاعتبار وسادة الأمان (وسادة مضادة) ب 2.5%.

تم إنشاء هذه الوسادة لمواجهة ضعف إتفاقيّة بازل الثانية أمام التقلبات الدورية لرأس المال، بحيث أصبحت البنوك الآن تخصص2.5% من رأس المال في مراحل التوسع الإقتصادي بهدف استخدامها في المراحل الإقتصاديّة الأكثر حساسية، وزيادة على هذا وبناء على تقدير السلطات الإشرافية قد يطلب من البنوك زيادة تغطية ما يتجاوز المتطلبات المطلوبة في حالات التطورات الإقتصاديّة الكلية السلبية لاسيما فيما يتعلق بمديونية القطاع الخاص المقيم إلى الناتج المحلى الإجمالي PIB.

تحديد نسب السّيولة: من أجل الحفاظ على السّيولة اللازمة عمدت لجنة بازل من خلال الإتفاقيّة الأخيرة على تعزيز معايير المحاكاة بإدخال نسب السّيولة على المدى القصير والمتوسط.

نسبة تغطية السّيولة على المدى القصير: والتي تلتزم من خلالها البنوك بعمليّة محاكاة قصوى لمدة 30 يوم، بحيث تجبر البنوك على الإحتفاظ بمخزون من الأصول السائلة من أجل إثبات قدرتها على التعامل مع الأزمات الحادة. وعلى المدى المتوسط نسبة صافي التمويل المستقر التي يتمثل

دورها في الحفاظ على استقرار التمويل اللازم للبنك على مدار سنة واحدة، تخصص هذه النّسب لمواجهة الودائع غير المحتملة والمكثفة ولتوتر السوق الذي بين البنوك.

4. أساليب تسيير المخاطر الإئتمانيّة في البنوك:

تلتزم البنوك بمجموعة من الأساليب لتجنب المخاطر الإئتمانيّة والتخفيف من آثارها، من بينها ما يلي (ايمان، 2016، الصفحات 236-229):

- النّسب الماليّة: هذه الطريقة هي الأكثر استعمالا تعمل على اكتشاف نقاط القوة والضعف للعميل كما أن هذه النّسب تتنوع وتطبق لتقييم أداء المؤسّسات الطالبة للقروض ومن بينها: نسب السّيولة، الربحية، النشاط، المديونية، السوق.
- أسلوب التصنيف الإئتماني: يعتبر التصنيف من أهم الأساليب في اتخاذ القرار الإئتماني، وهو عبارة عن تصنيف المقترضين وما يحيط بهم من مخاطر من خلال البيانات التاريخية المتوفرة لدى البنك عن العملاء، فمن خلال هذه الأخيرة يتم تحليل عناصر الجدارة الإئتمانيّة المختلفة بهدف تحديد رتبة القرض والتي من خلالها يتم اتخاذ القرار المناسب بمنح القرض من عدمه.
- أسلوب معدل الفائدة المعدل بالخطر: يعمل هذا الأسلوب على مبدأ تجزئة معدل الفائدة إلى معدل الفائدة الخالي من المخاطر وعلاوة المخاطر المعروفة بالهامش، أي هدف هذا الأسلوب هو جعل درجة المخاطرة جزء من تكلفة الاقتراض، ومن المفروض أن يكون معدل العائد الذي يجب أن يحققه البنك من القروض أكبر من معدل العائد المالي من الخطر.
- القرض التنقيطي: تستخدم هذه الطريقة التقنيات الإحصائيّة التي تمكن البنك من التنبؤ بعجز الزبون عن الدفع فهي تمنح نقطة لكل زبون تبينت درجة ملاءته الماليّة، ويهدف هذا الأسلوب إلى مراقبة صحة القرارات المتخذة بشأن كل طلبات القروض. يقوم هذا الأسلوب على أساس جمع مجموعة من المعلومات الخاصّة بالمؤسّسة كمّا ونوعا، ثم يتم معالجتها بطريقة إحصائيّة في شكل معادلة لتحديد نقطة SCORE، ثم تتم عمليّة مقارنة هذه النقطة مع باقي النقاط الخاصّة بالمؤسّسات الأخرى بشرط أ<ن تكون المتغيرات متطابقة وتكون الدّراسة خاصّة بمجموعة من المؤسّسات المتقاربة في الخطر.

الدراسة التطبيقية:

نظرا لأهمية تسيير المخاطر في البنوك التّجارية سواء العمومية أو الخاصّة منها، ومن أجل تدعيم الدّراسة النظرية وإضفاء جانب تطبيقي للموضوع قمنا بدراسة كيفية تسيير المخاطر المصرفيّة

في مجموعة من البنوك التّجارية الجزائريّة، وهذا من خلال النّسب الماليّة الخاصّة بالمؤسّسات التي منحت لها القروض.

1. مجتمع الدّراسة وعينة الدّراسة:

عند اختيارنا لمجتمع الدّراسة اتجهنا للبنوك التّجارية الجزائريّة، والتي تتمثل في المديريات العامة للبنوك وليس الفروع، وتشمل عينة الدّراسة ثلاثة بنوك تجارية جزائرية اثنان منها عبارة عن بنوك عمومية BNA،CPA والثالث بنك خاصBNP، وقد حددنا خمسة مؤسّسات لهذه الدّراسة من كل بنك، فتصبح لنا خمسة عشر مؤسّسة مقترضة (15 مؤسّسة) كعينة للدّراسة.

2. نموذج الدّراسة:

اخترنا نموذج الانحدار المتعدد لتوافقه مع معطيات وهدف الدّراسة، وهذا يمكن من استخدام المعادلة الخطية على الصورة العامة: $y_t=b_0+b_1 x_1+b_2 x_2+\cdots b_p x_p$

بحيث Yالمتغير التابع و$P_[[X,.....,]]$ $3_[[,X]]$ $2_[[,X]]$ 1_X المتغيرات المستقلة، b_0 هي ثابت الانحدار b_1 وb_2 و.... b_p هي معاملات الانحدار.

3. المتغيرات المستقلة ومؤشرات قياسها:

حسب المعطيات التي تحصلنا عليها من البنوك، ونظرا لاختلاف النّسب الماليّة الخاصّة بالمؤسّسات والتي تعتمد عليها البنوك في اتخاذ قراراتها بمنح القروض، وكخطوة أولى لعمليّة تسيير المخاطر المصرفيّة سوف نقوم بعرض كل المتغيرات المتحصل عليها كمتغيرات مستقلة والمتغير التابع المتمثل في المردوديّة الماليّة.

الجدول 01-المتغيرات المستقلة ومؤشرات قياسها

المجموعة	المتغيرات المستقلة	مؤشرات القياس	رمز المتغيرة
المجموعة الأولى بنك BNP	تكاليف العمال	مجموع كل المصاريف الخاصّة بالعمال	FP
	السّيولة العامة	الأصول المتداولة \الديون قصيرة الأجل	LG
	رأس المال	الأموال الدائمة-الأصول الثابتة	FR
	الخزينة العامة	رأس المال العامل-احتياجات رأس المال	TR
	مدة تسوية العميل	الزبون\ الأشهر	DRC
	EBE\CA	فائض التشغيل الإجماليارقم الأعمال	EB
	نسبة القيمة المضافة	القيمة المضافةارقم الأعمال	TV
	التوازن المالي ط أجل	الأموال الدائمة\ الأصول الثابتة	FT

المجموعة الثانية CPA بنك	المردوديّة الإقتصاديّة	النتيجة الصافيةامجموع الأصول	**RE**
	رأس المال العامل	الأموال الدائمة –الأصول الثابتة	**FR**
	احتياج رأس المال العامل	احتياجات الدورة –موارد الدورة	**BFR**
	القدرة على السداد	الديون المتوسطة و ط الأجلاقدرة التمويل الذاتي	**CR**
	نسبة انخفاض السّيولة	مجموع الأموال الخاصّةامجموع الميزانية	**LR**
	مخاطر السّيولة	الأموال الخاصّةامجموع الميزانية	**RL**
	مدة تسوية البائع	(الأيام) TTC ديون المورد*360 \المشتريات	**DRF**
	مدة تسوية العميل	(Créances clients + EENE\CA TTC) *360 (Jours)	**DRC**
	السّيولة العامة	الأصول الجارية\ الديون ق أ	**LG**
المجموعة الثالثة BNA بنك	مدة تسوية البائع	(الأيام) TTC ديون المورد*360 \المشتريات	**DRF**
	مدة تسوية العميل	(Créances clients + EENE\CA TTC) *360 (Jours)	**DRC**
	المردوديّة الإقتصاديّة	النتيجة الصافيةامجموع الأصول	**RE**
	احتياج رأس المال	احتياجات الدورة–موارد الدورة	**BFR**
	الخزينة العامة	رأس المال العامل– احتياجات رأس المال	**TR**
	الملاءة العامة	إجمالي الأصول\ إجمالي الديون	**SG**
	نسبة انخفاض السّيولة	مجموع الأموال الخاصّةامجموع الميزانية	**LR**
	الدين المالي العام	إجمالي الدين\ الأموال الخاصّة	**EF**
	السّيولة العامة	الأصول الجاريةالديون قصيرة الأجل	**LG**
	الإستقلالية الماليّة	الأموال الخاصّة\ مجموع الخصوم	**IF**
المتغير التابع	المردوديّة الماليّة	النتيجة الصافية \ الأموال الخاصّة	**RF**

المصدر: بالاعتماد على متغيرات الدّراسة

بعد إدخال كل المتغيرات المستقلة في برنامج spss، واستعمال طريقة المربعات الصغرى OLS أو MCO وطريقة ENTER (مخرجات SPSS) نقوم باستخراج معادلة التقدير اعتمادا على اختبار فيشر وستودنت.

جدول 02–ملخص تحليل تباين خط الانحدار وقيم معاملات الانحدار للمقدرات

المجموعة	رمز المتغيرة	B	اختبار ستودنت	مستوى الدلالة	اختبار فيشر	مستوى الدلالة sig
		B0=116,920	t=1,034	sig =,335		

الأولى BNP	FP	−1,724	−1,063	0,323	3,293	,069b
	LG	−0,146	−0,663	0,529		
	FR	−4,29E−08	−0,256	0,805		
	TR	−1,27E−08	−0,382	0,713		
	DRC	−0,309	−0,742	0,482		
	EB	−1,038	−0,499	0,633		
	TV	1,069	0,635	0,546		

المجموعة	رمز المتغيرة	B B0=112,242	اختبار ستودنت t=,938	مستوى الدلالة SIG=,417	اختبار فيشر	مستوى الدلالة sig
الثانية CPA	FR	3,83E−11	0,091	0,934	0,984	,574b
	BFR	−2,80E−10	−1,062	0,366		
	FT	−0,73	−1,615	0,205		
	RL	−0,713	−0,351	0,749		
	CR	0,28	1,005	0,389		
	LG	−0,186	−0,766	0,5		
	LR	0,175	0,56	0,614		
	RE	1,086	0,655	0,559		
	DRC	0,178	0,231	0,832		
	DRF	−0,196	−0,809	0,478		

المجموعة	رمز المتغيرة	B B0=−12,609	اختبار ستودنت t=,191	مستوى الدلالة SIG=,861	اختبار فيشر	مستوى الدلالة SIG
الثالثة BNA	BFR	2,56E−09	0,032	0,977	1,595	,386b
	TR	7,66E−08	1,151	0,333		
	EF	0,645	0,134	0,902		
	SG	−0,528	−0,272	0,803		
	IF	0,401	0,244	0,823		
	LG	0,471	0,087	0,936		
	LR	−2,158	−0,166	0,879		
	RE	2,002	1,006	0,389		
	DRC	−0,072	−0,602	0,59		

0,58	0,618	0,114	DRF	

المصدر: اعتمادا على مخرجات Spss

من خلال الجداول السابقة وبالاعتماد على دالة فيشر التي يتم من خلالها اختبار فرضية وجود علاقة خطية حقيقية بين المتغيرات، بحيث تكون العلاقة الخطية حقيقية ومعنوية عندما تكون قيمة فيشر أكبر من القيمة المجدّولة،

وهذا حسب ما يلي: $Pr\ (F > 3.14) = 0.05$

الفرضية الصفرية H0: أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 الانحدار معنوي.

الفرضية البديلة H1: أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 الانحدار غير معنوي.

نجد أن مستوى دلالة الاختبار في البنوك كالتالي:

بنكBNA	بنك CPA	بنك BNP
0,386	0,574	0,069

ويتضح لنا أن مستوى دلالة الاختبار أكبر من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0.05 على مستوى البنوك الثلاث، وبالتالي فإن الانحدار غير معنوي ومنه خط الانحدار لا يلائم البيانات. وهذا يدل على أن نموذج الانحدار الخطي غير معنوي أي أن علاقة الانحدار الخطية غير معنوية، وبالرجوع إلى الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين:

1- الصفرية :H0 أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 المعلمة معنوية.

2- البديلة :H1 أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 المعلمة غير معنوية.

نلاحظ أن SIG الحد الثابت وكذلك لكل المعلمات في كل بنك أكبر من قيمة الدلالة الإحصائيّة 0.05، وبهذا لا يمكننا بناء نموذج إحصائي يعتمد على هذه المتغيرات لعدم معنوية إحصائيتي فيشر وستودنت، حيث أن الأولى بينت أن النموذج غير معنوي والثانية التي بدورها تقوم بفحص كل معلمة على حدة بينت وجود معلمات غير معنوية.

ولمعالجة هذه المشكلة نقوم بإدراج المردوديّة الماليّة كمتغير تابع وبقية المتغيرات كمتغيرات مفسرة، ونقدّر المتغيرات للحصول على نموذج يفسر لنا سلوك المتغير التابع بطريقة المربعات الصغرى، ونستعمل طريقة STEPWISE أو ما يعرف باللغة الفرنسية Pas à Pas لأن بهذه الطريقة سيقوم برنامج SPSS بحذف كل المتغيرات غير المهمة ويحافظ على المتغيرات المهمة فنحصل على النتائج المدونة في الجدول التالي:

جدول 03-المتغيرات المهمة المتبقية والمتغيرات المستبعدة

النموذج	المتغيرات المتبقية	المتغيرات المستبعدة
النموذج 1: بنك BNP	TV	FP-LG-FR-TR-DRC-EB
النموذج 2: بنكCPA	RE	FR-BFR-FT-RL-CR-LG-LR-DRC-DRF
النموذج 3: بنك BNA	TR	BFR -EF-SG-IF-LG-LR-RE-DRC-DRF

المصدر: مخرجات Spss

من خلال هذا الجدول وانطلاقا من مخرجات SPSS تحصلنا على نموذج واحد في كل بنك.

جدول 04-أهم المؤشرات الإحصائيّة للنموذج المقدر.

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	معامل التحديد المصحح	الخطأ المعياري للتقدير	إحصائيّة دارين واتسن DW
النموذج 1: بنك BNP	0.819	0.671	0.646	17.691	2.001
النموذج 2: بنك CPA	0.627	0.393	0.342	13.4070	1.703
النموذج 3: بنك BNA	0.762	0.581	0.546	18.30629	2.317

المصدر: مخرجات Spss

4. نتائج الدّراسة (التحليل والمناقشة)

1.4 تحليل المؤشرات الإحصائيّة للنموذج.

بالنّسبة للبنك BNP : لدينا معامل الارتباط R =0.819 ومعامل التحديد R2 ب= 0.671 وهذا ما يجعل معامل الارتباط الخطي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة (مدى دقة تفسير المتغير التابع) هو67.1%، كما أن قيمة معامل التحديد المصحح يساوي 0.646 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغيرة التابعة بنسبة 64.6%، أما الباقي فهو مفسر من طرف المتغيرات الأخرى.

بالنّسبة للبنك CPA: نجد أن معامل الارتباط R = 0.627 أما معامل التحديد R2 =0.393 ومنه فإن معامل الارتباط الخطي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة (مدى دقة تفسير المتغير التابع) هو39.3%، كما أن قيمة معامل التحديد المصحح يساوي 0.342 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغيرة التابعة بنسبة 34.2%، أما الباقي فهو مفسر من طرف المتغيرات الأخرى.

بالنّسبة للبنك BNA: هنا نجد أن معامل الارتباط R =0.762 ومعامل التحديد = R2 0.581وبالتالي معامل الارتباط الخطي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة (مدى دقة تفسير

المتغير التابع) هو58.1%، وبالنّسبة لقيمة معامل التحديد المصحح فتساوي 0.546 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغيرة التابعة بنسبة 54.6%، أما الباقي فهو مفسر من طرف المتغيرات الأخرى .

وللتأكد من وجود ارتباط، أنظر الملحق رقم 01.

وبعد التّأكد من وجود ارتباط خطي بين المتغيرات ومدى دقة تقدير المتغير التابع، وأن كل المتغيرات المستقلة تفسر المتغيرة التابعة بنسبة جد مقبولة، نقوم بإثبات أن نموذج الانحدار الخطي معنوي واستخراج معادلة التقدير الصحيحة.

جدول 05-نتائج اختبار فيشر وستودنت وقيم المعلمات المقدرة للنموذج.

البنك	رمز المتغيرة	اختبار فيشر	مستوى الدلالةSIG	B0	B	اختبار ستودنت	SIG 0	مستوى الدلالة SIG
BNP	TV	26,533	0,000b	−4,230	0,874	5,151	0800,	0,000
CPA	RE	7,759	0,016b	−,202	1,200	2,785	0,004	0,016
BNA	TR	16,652	0,002b	−4,544	9,098 E−8	4,081	6000,	0,002

المصدر: مخرجات Spss

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- كل قيم اختبار فيشر كبيرة على القيمة المجدولة Pr (F > 3.14) = 0.05، وبالتالي فرضية وجود علاقة خطية حقيقية ومعنوية صحيحة.
- بالرجوع إلى الفرضية الصفرية H0 والفرضية البديلة H1 لاختبار فيشر نجد مستوى دلالة الفرضية أقل من 0.05 في كل البنوك، وبالتالي فإن الانحدار معنوي ومنه خط الانحدار يلائم البيانات. وهذا يدل على أن نموذج الانحدار الخطي معنوي أي أن علاقة الانحدار الخطية معنوية.
- باتباع الفرضيتين الإحصائيتين لاختبار ستودنت نجد أن مستوى الدلالة الثابت SIG 0 على مستوى كل البنوك أقل من 0.05، ومنه فالمعلمات معنوية.
- قيم مستوى الدلالة SIG للمتغيرات TV, RE,TR كلها أقل من 0.05، هذا يعنى أن كل المعلمات معنوية .

- وبالرجوع إلى الملحق رقم02 يتبن أن كل قيم مقدرات B تنتمي إلى مجال الثقة.

وبالتالي لا يوجد تناقض واختلاف بين إحصائيتي فيشر وستودنت، حيث أن الأولى بينت أن النموذج معنوي والثانية التي بدورها تقوم بفحص كل معلمة على حدى بينت وجود معلمات كلها معنوية. مما يجعلنا نستنتج أن النموذج لا يحتوي على تعدد خطي أي عدم وجود متغيرات غير مهمة في النموذج، ومنه نقبل النموذج ومعادلات التقدير تكون كالتالي:

بنك BNP: $Rentabilité\ financier = -4{,}230 + 0{,}874 * TV$

بنك CPA: $Rentabilité\ financier = -0{,}202 + 1{,}2 * RE$

بنك BNA: $Rentabilité\ financier = -4{,}544 + 9{,}098\mathrm{E}-8 * TR$

2.4 مناقشة نتائج نموذج كل بنك:

- **بالنّسبة لبنك BNP:** حسب المعادلة يتبين لنا أن المردوديّة الماليّة RF لها علاقة طردية مع TV أي نسبة القيمة المضافة، وهذا منطقي حسب النظرية الإقتصاديّة، حيث كان معامل TA يساوي $0{,}874$ مما يعني أن زيادة وحدة واحدة في TA سوف ينتج عنها زيادة $0{,}874$ وحدة ما يقارب وحدة كاملة من المردوديّة الماليّة.

وبالتالي فإن المردوديّة الماليّة للمؤسّسات ستكون دوما في تزايد رغم أنها بدأت بقيمة سالبة لأنها مؤسّسات مبنية على القرض، وهذا يمكننا من القول أن المؤسّسات المقترضة من بنك BNP باستطاعتها تسديد الديون اعتمادا على القيمة المضافة TV والذي بدورها تزيد دوما بزيادة رقم أعمال المؤسّسة. ومنه نستنتج أن بنك BNP يعتمد على القيمة المضافة للمؤسّسات الجزائريّة المقترضة من أجل ضمان إسترجاع الأموال الممنوحة لها والفوائد الناتجة عنها، وإلى جانب كونه بنكا خاصا وليس عموميا فنجده شديد الحرص على تطبيق القيود الإئتمانيّة اللازمة في منح القروض، وبالتالي له إستراتيجية جيدة لتسيير المخاطر الإئتمانيّة الناتجة عن عمليّات الإقراض.

- **بالنّسبة لبنك CPA:** حسب هذه المعادلة يتبين لنا أن المردوديّة الماليّة RF لها علاقة طردية مع المردوديّة الإقتصاديّة RE وهذا يتماشى مع النظرية الإقتصاديّة، حيث كان معامل المردوديّة الإقتصاديّة RE يساوي $1{,}2$ مما يعني أن أي زيادة بوحدة واحدة في المردوديّة الإقتصاديّة RE سوف ينتج عنه زيادة قدره $1{,}2$ وحدة تقريبا، وهذه الزيادة تعتبر زيادة مرتفعة بالنّسبة للمؤسّسات الجزائريّة.

وبالتالي فإن المردوديّة الماليّة للمؤسّسات ستكون دوما في تزايد رغم أنها بدأت بالقيم السالبة كونها مؤسّسات تعتمد على القروض، ومنه يتضح لنا أن المؤسّسات المقترضة من البنك CPA بإستطاعتها تسديد الديون اعتمادا على المردوديّة الإقتصاديّة RE، في هذه الحالة نجد أن بنك CPA يحترم دوما الشروط والقيود الإئتمانيّة التي تعتمد عليها البنوك الجزائريّة في منح القروض، وبالتالي يمكننا القول أن هذا البنك يعتمد على آلية جيدة لتسيير المخاطر الإئتمانيّة الناتجة عن عمليّات الإقراض خاصّة في هذه الظروف الإقتصاديّة المتوترة وغير المتوازنة التي تمر بها المؤسّسات الإقتصاديّة الجزائريّة.

- **بالنّسبة لبنك BNA:** حسب هذه المعادلة يتبين لنا أن المردوديّة الماليّة RF لها علاقة طردية مع خزينة المؤسسات TR وهذا منطقي مع النظرية الإقتصاديّة، حيث كان معامل TR يساوي 9,098*⟦10⟧^(−08) مما يعني أن أي زيادة بوحدة واحدة في TR سوف ينتج عنه زيادة قدرها 9,098*⟦10⟧^(−08) وحدة تقريبا.

وهذه الزيادة تعتبر زيادة طفيفة جدا، وبالتالي فإن المردوديّة الماليّة سوف تزداد بشكل طفيف جدا، ويمكن القول أنها تقريبا لا تؤثر في المردوديّة الماليّة إلا على المدى الطويل، وبالتالي يتضح لنا أن المؤسّسات المقترضة من بنك BNA ليس باستطاعتها تسديد الديون والفوائد للبنك.

نستنتج من هذه النتائج أن بنك BNA لا يحترم الشروط والقيود الإئتمانيّة في منح القروض، أي أنه لا يعتمد على سياسة ناجحة في عمليّاته الاقراضية وتسيير المخاطر الإئتمانيّة، ولا يتمكن هذا البنك من استرجاع أمواله وفوائدها، وبالتالي فهو يعتمد على خزينة الدّولة لتسوية حساباته.

3.4 تحليل النتائج

تعتمد البنوك التّجارية في الجزائر على إتفاقيّات بازل في تسيير المخاطر البنكيّة، غير أنها لا تكتفي بهذا فقط وانما تلجأ أيضا إلى طرق أخرى لذلك، من بينها طريقة النّسب الماليّة كما ذكرنا في الجزء النظري.

وفيما يلى سوف نقوم بدراسة تأثير النّسب الماليّة على المردوديّة الماليّة:

- **بنك BNP:** اعتمد هذا البنك في منحه للقروض على عدة نسب كما ذكرنا في الجدول رقم01 لدراسة الحالة الماليّة للمؤسّسة، ومن خلال مخرجات برنامج SPSS تبين أن بنك BNP يعتمد على قوة نسبة القيمة المضافة في اتخاذ القرار، بحيث إذا كانت هذه النّسبة مرتفعة يعني أن المؤسّسة حققت ثروة إضافية توجهها لتسديد كل التزاماتها سواء مع البنك أو في المحيط الداخلي

للمؤسّسة. واستنادا إلى مؤشر القياس (نسبة القيمة المضافة= القيمة المضافة\ رقم الأعمال) نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين نسبة القيمة المضافة ورقم الأعمال، فتزداد هذه النّسبة كلما زاد رقم أعمال المؤسّسة أي بزيادة قيمة المبيعات أو الخدمات المقدمة من طرف المؤسّسة.

انطلاقا من المعادلة التالية سوف نبين علاقة رقم الأعمال بالمردوديّة الماليّة:

المردوديّة الماليّة= نتيجة الدورة الماليّة\ الأموال الخاصّة

بعد إدخال مفهوم مجموع الأصول تصبح:

نتيجة الدورة الماليّة\الأموال الخاصّة = (ن الدورة الماليّة \مجموع الأصول) *(مجموع الأصول\ الأموال الخاصّة) ...1

ثم إدخال مفهوم رقم الأعمال بحيث تصبح:

ن الدورة الماليّة\مجموع الأصول= (ن د الماليّة\رقم الأعمال) * (رقم الأعمال \ مجموع الأصول) 2

من 1 و2 تصبح المعادلة رقم 3 كما يلي:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة الدورة المالية}}{\text{الأموال الخاصة}} = \frac{\text{نتيجة الدورة المالية}}{\text{رقم الأعمال}} \times \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}} \times \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

ومنه

: ن د الماليّة\ رقم الأعمال: تمثل معدل هامش النتيجة، ويعبّر عن مقدار الوحدات النقديّة من نتيجة الدورة الذي يمكن للمؤسّسة أن تتحصل عليه من كل وحدة نقديّة محققة من رقم الأعمال. وبالتالي بنك BNP يهتم بدرجة أكبر برقم أعمال المؤسّسات الطالبة للقرض في عمليّة منح القروض والذي يساهم في خلق القيمة المضافة بحيث أن هذه الأخيرة لها علاقة طردية مع المردوديّة الماليّة. إضافة إلى هذا لا يمكن إهمال باقي النّسب فمثلا نجد:

نسبة EBE\CA ونجد أنه ينطبق عليهما ما ينطبق على نسبة القيمة المضافة (ترتفع هذه النّسبة بارتفاع رقم الأعمال)، ومنه يتبين اهتمام بنك BNP برقم أعمال المؤسّسات عند اتخاذ القرار.

إضافة إلى أن كل المؤسّسات المقترضة لها نسبة سيولة عامة تتراوح ما بين 110% إلى 191% وهذه النّسبة مرتفعة وجيدة بالنّسبة للبنك.

أما بالنّسبة لرأس المال العامل والخزينة لم تؤثر كثيرا على قرار البنك في الإقراض، فرغم أن هناك بعض المؤسّسات كانت خزينتها سالبة طوال السنوات الثلاث إلا أن البنك منحها القروض،

وهذا لأن الخزينة السالبة لا تدل على ضعف المؤسّسة وإنما توظيف السّيولة من أجل الزيادة في مردوديّة المؤسّسة.

- **بنك CPA:** تختلف النّسب لتي يعتمد عليها بنك CPA عن تلك التي تطبق في بنك BNP لكن الهدف نفسه، بعد استخراج معادلة التقدير لبنك CPA تبين أنه يعتمد على قوة نسبة المردوديّة الإقتصاديّة، أي أن هذا البنك يهتم بنسبة المردوديّة الإقتصاديّة للمؤسّسة، ومن خلال المعادلة رقم1 والجدول رقم 01 نجد:

الدورة الماليّة\ مجموع الأصول: تمثل إحدى العلاقات المحدّدة لنسبة المردوديّة الإقتصاديّة.

من خلال المعادلة رقم 03 تصبح:

المردوديّة الماليّة=المردوديّة الإقتصاديّة *(مجموع الأصول\الأموال الخاصّة)

وبالتالي المردوديّة الإقتصاديّة تؤثر بعلاقة طردية (إيجابا)على المردوديّة الماليّة، أي أن بنك CPA يهتم بالمردوديّة الإقتصاديّة للمؤسّسات في اتخاذ قرار الإقراض، ونفس الشيء بالنّسبة لهذا البنك فلا يمكن تجاهل أهمية النّسب الأخرى المذكورة في الجدول رقم 01 فعلى سبيل المثال نجد كل المؤسّسات المقترضة لها:

1) نسبة التوازن المالي ط الأجل تتراوح ما بين 100.2% و156.45% وهذه نسبة جيدة بالنّسبة للبنك.
2) نسبة القدرة على السداد متفاوتة بالنّسبة للمؤسّسات إلا أن جلّها ذات نسب مرتفعة تصل إلى 276.75%.
3) نسبة مخاطر انخفاض السّيولة ما بين 34% و70.76% وهي نسب متفاوتة.
4) السّيولة العامة أيضا كانت بنسب متفاوتة تصل إلى 332,56%.
5) مدة تسوية البائع ومدة تسوية العميل كان لها دور في اتخاذ البنك لقراره.
6) أما قيم رأس المال والخزينة فلم تؤثر في قرارات البنك مع العلم أنها كانت هناك مؤسّسات ذات خزينة سالبة وأخرى موجبة.

هذا ما يثبت أن طريقة النّسب الماليّة هي من بين محدّدات تسيير المخاطر الإئتمانيّة في البنوك الجزائريّة، ورغم أن ترتيب أهمية هذه النّسب يختلف على حسب البنك إلا أنها تعتبر طريقة مناسبة لتسيير المخاطر الإئتمانيّة وخاصّة مخاطر عدم السداد. وبالتالي نجد كل من بنك BNP وبنك CPA حريصان جدا على تطبيق القيود الإئتمانيّة اللازمة في منح القروض وبالتالي لهما

إستراتيجية جيدة لتسيير المخاطر الإئتمانيّة الناتجة عن عمليّات الإقراض، رغم اختلاف النّسب المعتمدة في كل بنك إلا أن لها نفس الهدف وهو استرجاع القروض الممنوحة للمؤسّسات من خلال محدّدات تسيير المخاطر الإئتمانيّة إضافة لتطبيق إتفاقيّات بازل المعتمدة في الجزائر.

- **بنك BNA:** عند إستخراج معادلة التقدير لبنك BNA تبين أن هذه الأخيرة تعتمد على خزينة المؤسّسات TR لاتخاذ قرار الإقراض.

خزينة المؤسّسة هي عبارة عن مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الإستغلال، في هذه الحالة احتفاظ المؤسّسة بأكثر من اللازم في خزينتها يعنى أنها قامت بتجميد سيولتها وعدم إستخدامها في دورة الإستغلال، وهذا الأمر يكون جد مستبعد لأنه سوف يكلفها خسائر قد تؤدي بها للإفلاس، أو تكون المؤسّسة فعلا حققت فائضا ماليا لكن البنك لا يستطيع ضمان مستحقاته من خلال قيمة الخزينة. أما نقص الخزينة يعنى أن المؤسّسة فضّلت توظيف السّيولة في دورة الإستغلال لزيادة الربحية، التي لا يكون لها موعد محدّد لاستغلالها في هذه الحالة سوف تضحي بالوفاء بديونها والبنك يكون عاجزا عن إسترجاع أمواله في الآجال المحدّدة.

وبالتالي اعتماد بنك BNA على TR أكثر من باقي النّسب مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل قيم خزينة المؤسّسات كانت موجبة، لم يسمح له باتخاذ القرارات الصائبة في منح القروض مما جعله يعجز عن إسترجاع مستحقاته من المؤسّسات المقترضة.

وفي الأخير يمكن القول أن بنك BNA استعمل طريقة النّسب الماليّة لتسيير المخاطر الإئتمانيّة غير أنه لم يستطيع تقدير النّسب الملائمة، وبالتالي BNA ليس له إستراتيجية جيدة لتسيير المخاطر الإئتمانيّة لهذا لم يتمكن من إسترجاع قيمة القروض الممنوحة للمؤسّسات. وهذا البنك يعتمد على خزينة الدّولة لتسوية السّيولة لديه.

الخاتمة

تواجه البنوك التّجارية في الجزائر مخاطر مختلفة خاصّة تلك المرتبطة بالائتمان، ومن الضروري أن تقوم البنوك بإدارتها وتسيير هذه المخاطر بالشكل الصحيح من أجل التمكن من التخفيف من حدتها وتجنب الوقوع في أزمة سيولة جراء عدم قدرتها على إسترجاع السّيولة الممنوحة، وهذا يرجع للبنك بحدّ ذاته في اختيار الطريقة الأنسب لتجنب هذه المخاطر.

وبعد الدّراسة التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية:

- أثبتت الدّراسة وجود ارتباط خطي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة بنسبة 54.6 % أما باقي النّسب الماليّة فكانت بنسبة 45.4%.
- أظهرت نتائج الاختبار أن بنك BNP يعتمد على حجم المردوديّة الماليّة بدلالة نسبة القيمة المضافة، بينما بنك CPA يعتمد على حجم المردوديّة الماليّة بدلالة المردوديّة الإقتصاديّة، وبنك BNA يعتمد على حجم المردوديّة الماليّة بدلالة الخزينة وهذا بنسبة 54.6%.
- من خلال تحليل النتائج تبين أن بنكي BNP وCPA اختارا النّسب الملائمة لاتخاذ قرار الإقراض، وهذا على عكس بنك BNA، بحيث TV وRE كان تأثيرهما في RF أكبر من تأثير TR عليها.
- تطبق البنوك التّجارية الجزائريّة في كل من القطاع العام والخاص القيود الإئتمانيّة لمنح القروض من خلال محدّدات تسيير المخاطر الإئتمانيّة والتي تتمثل في طريقة النّسب الماليّة.
- يحدد بنك الجزائر النّسب التي تطبقها البنوك التّجارية لكن لا يجبرها على التقيد بنسب دون أخرى، هذا ما يجعل البنوك تعتمد على نسبة واحدة تقريبا من بين مجموعة من النّسب الماليّة وهذا يجعل البنوك معرضة للمخاطر الإئتمانيّة أكثر.
- إن البنوك الجزائريّة في القطاع الخاص متمكنة من تسيير المخاطر الإئتمانيّة بطريقة تتناسب مع أهدافها، وبالتالي فهي صارمة في منح القروض والتمويلات للمؤسّسات الإقتصاديّة مقارنة بها في القطاع العام الذي ورغم أنه بدأ في تطبيق القيود الإئتمانيّة اللازمة من أجل تفادي المخاطر الإئتمانيّة إلا أنّه يضل بعيدا عن التسيير الأمثل لها، وهذا راجع إلى السياسة الإقتصاديّة التي كانت تعتمدها الدّولة جراء تمويلها كل المشاريع الإقتصاديّة من خزينة الدّولة.

التوصيات:

- يجب على بنك الجزائر أن يوضح كيفية اعتماد النّسب الماليّة، أو يفرض النّسب الماليّة التي يجب على البنوك اعتمادها بحيث تكون موحدة في كل البنوك التّجارية.
- يجب على البنوك التّجارية العمومية أن تكون أكثر حرصا وصرامة في منح القروض وتعتمد على نسب ذات دلالة على الحالة الماليّة للمؤسّسة.
- عدم لجوء البنوك التّجارية إلى خزينة الدّولة من أجل تسوية السّيولة لديها.

الهوامش والمراجع

1. Bailly, J.-L., & Ses al. (2000). *Economie monétaire et financière.* (E. Bréal, Éd.) Paris.
2. Bouyakoub.F. (2000). *l'entreprise et le financement bancaire.* (Casbah, Éd.) Alger .
3. Michelle De Mourgues. (1993). *la monnaie , système finanaciére et théorie monétaire.* (economica, Éd.)
4. Mouziane, F. (2016). Effet Des Facteurs Macro-Economique Sur La Performance Des Banques algeriennes .doctorat en science economique .oran.
5. P-C, P. (1999). *Economie et gestion bancaire* (éd. Dunod). Paris.
6. PRUCHAUD.j. (1960). *Evolution des techniques bancaires.* (E. s. Riber, Ed.) Paris.

7. بن طلحة صليحة، ومعوشي بوعالم . (2015). دور معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة. *العدد 31*، 146-148.
8. حاجي سمية، وصالح مفتاح. (2016). السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري 1990-2014. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع*، 61.
9. صحرأو ي ايمان. (2016). إدارة المخاطر االئتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك. مع الاشارة للقطاع المصرفي. *العدد2016*، 236-229.
10. فاروق فخاري، ويحي سعيدي. (2016). التسيير الاحترازي للمخاطر الائتمانية وفقا للجنة بازل الدولية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة. *العدد السابع*، 515.
11. وليد بشيشي،، وسليم مجلخ. (2017). اثر السياستان النقدية والمالية على النمواالقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد السابع*، 78.

الملاحق:

الملحق رقم 01:

من خلال احصائيّة دارين واتسن نتوصل إلى كشف وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وفق ما يبينه الجدول:

0 يوجد ارتباط ذاتي سالب	0<p يوجد ارتباط ذاتي سالب	? منطقة الشك	P=0 لا يوجد	P=0 لا يوجد	? منطقة الشك	0>P يوجد ارتباط ذاتي موجب
4	dl−4	du−4	2	Du	Dl	0

حيث du,dl تمثل القيم الحرجة لإحصائيّة DW

من خلال جدولDW (الملحق رقم 04) عند مستوى معنوية 0.05 و15 مشاهدة ووجود متغير واحد نجد:

بنك BNP

	p<0	?	P=0	P=0	?	p>0
0	1,077	1,361	2	2,639	2,923	4

بنك CPA

	p<0	?	P=0	P=0	?	p>0
0	1,077	1,361	2	2,639	2,923	4

بنك BNA

	p<0	?	P=0	P=0	?	p>0
0	1,077	1,361	2	2,639	2,923	4

ومنه قيمة DW في الحالات الثلاثة تقع في المنطقة التي لا يوجد فيها ارتباط ذاتي ومنه طريقة المربعات الصغرى تبقى محافظة على خاصية عدم التحيز أي أن القيمة المقدرة سوف تكون مسأو ية أو قريبة جدا من القيمة الحقيقية.

الملحق رقم02 :

Coefficientsa BNP

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.	Intervalle de confiance à 95,0% pour B	
		B	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Borne supérieure
1	(Constante)	−4,230	8,053		−,525	,008	−21,628	13,168
	VA/CA	,874	,170	,819	5,151	,000	,508	1,241

a. Variable dépendante : Rentabilité financier

Coefficientsa BNA

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.	Intervalle de confiance à 95,0% pour B	
		B	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Borne supérieure
1	(Constante)	−4,544	6,322		−,719	600,	−18,320	9,231
	TR	9,098E−8	,000	,762	4,081	,002	4,2403E−8	1,3955E−7

a. Variable dépendante : Rentabilité financière

Coefficientsa CPA

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Intervalle de confiance à 95,0% pour B	
		B	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Borne supérieure
1	(Constante)	−,202	6,052		−,033	,004	−13,388	12,984
	Rentabilité économique	1,200	,431	,627	2,785	,016	,261	2,139

a. Variable dépendante : Rentabilité financière